

## نظرة قانونية

## هيئة رئاسة البرلمان

د. فلاح اسماعيل حاتم \*

اثارت جلسة مجلس النواب (البرلمان) العراقي الاخيرة والمخصصة مناقشة واقرار النظام الداخلي، وخصوصا الفصل الخاص منه باختصاصات رئيس المجلس، اثار نقاشا واسعا وصل في بعض الاحيان، الى مشادات كلامية حادة بين رئيس البرلمان وزملائه من ممثلي الكتل السياسية المختلفة، واذا كان الجدل الحاد، وحتى العراك البلايدي في بعض الاحيان، يعتبر من تجليات المشهد البرلماني العادية في بلدان الديمقراطيات المتصلة، فان ما عكسته جلسة البرلمان المذكورة لا يعدو ان يكون نتاجا طبيعيا للاسلوب الذي انبثقت على اساسه الهيئة القاندة لبرلمان العراق الوليد، الا وهو اسلوب المحاصصة الطائفية. على ان لابد من الإشارة هنا الى ان العuzلة لا تكمن في المعالجة القانونية لمصالحات رئيس البرلمان ونائبه فقط، بل في التعطيل الكامل لعمل الجهاز التشريعي والرقابي (الآرس) في بلادنا ايضا، ما يؤثربسلبا على مجمل العملية السياسية الجارية في العراق (هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان مسألة التأكيد على ان انجاز النظام الداخلي لمجلس النواب تمتلك اهمية استثنائية في الوقت الراهن لكونه الوثيقة الاهم والتي لا يمكن ان يستقيم بدونها اي نشاط برلماني لاحق، من هنا اجد مناسبا الخوض في موضوعه المعالجة القانونية لمسألة مكانة الهيئة القاندة في منظومة البرلمان الداخلية، ان واحدة من المسائل التي استأثرت باهتمام استثنائي من قبل الباحثين وفتحاها القانودن الدستوري هي ترقية الهيئة القيايدية في البرلمان وتحديد حجم اختصاصاتها، ويتأتى هذا الاهتمام من خطورة الدور الذي من الممكن ان يقوم به رئيس الجهاز التشريعي للدولة وهيئته القاندة وخصوصا في البلدان التي اتخذت من البرلمانية (الملكية منها والجمهوريية) شكلا للحكم، او تلك التي جعلت من الفصل بين السلطات مبدءا فاعلا واساسيا، وهنا تجدر الإشارة الى ان التوجه الديمقراطي العام الجاري في الكثير من البلدان في الوقت الراهن لا يتجلى فقط في بناء التركيبة الداخلية بالشكل الذي يؤمن مساهمة فاعلة من قبل الكتل البرلمانية، وإنما في تحديد صلاحيات هيئة رئاسة البرلمان وتفعيل دور اللجان البرلمانية المؤلفة اساسا من ممثلي تلك الكتل ايضا، بالإضافة الى ذلك فان ما يعزز مبدء الديمقراطية في حياة البرلمان الداخلية هو اسلوب انتخاب هيئة الرئاسة البرلمانية من قبل النواب أنفسهم، وربما كان اختيار رئيس مجلس النواب العراقي ونائبه عن طريق التوافق (المحاصصة) نكوصا عن هذه القاندة وخرقا لنص المادة ٥٣ من دستور العراق الدائم والتي اشترطت ان ينتخب مجلس النواب في اول جلسته له رئيسا، ثم نائباً أولاً ونائباً ثانياً بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس بالاتخاب السري المباشر، وان اشد ما يمكن خشيته هو تحويل اسلوب المحاصصة في تشكيل اجهزة دولتنا العليا تقليدا دستوريا

دائما، وفي الوقت الذي كان فيه اسلوب الانتخاب لهيئة برلمان المجلس الواحد الاكثر شيوعا، اختلفت تشريعات البلدان التي اعتمدت نظام المجلسين (نظام الفرقتين كما تطلق عليه بعض المصادر العربية) في اسلوب اختيار رئيس مجلس البرلمان الأعلى، فقد ذهب البعض منها الى اعتبار احد المسؤولين الاوائل في الدولة رئيسا للمجلس الأعلى، حيث اعتبرت دساتير كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية والاجنتين نائب رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الشيوخ بحكم منصبه، فيما ذهب اخرى الى اعتماد مبدء التعيين لمصوب رئيس ذلك المجلس (رئيس مجلس اللوردات البريطاني ورئيس مجلس الشيوخ الكندي وعضائه... الخ). ان واحدة من القضايا المهمة التي تناولتها تشريعات البلدان المختلفة هي تحديد حجم الصلاحيات الموكلة لرئيس البرلمان، ولاهية وعساحيا هذه المسألة ذهب مشرعو بعض الدول الى تضمين الخطوط العامة لتلك الصلاحيات في قانون الدولة الاساسي (الدستور)، فقد منح القانودن الاساسي لجمهورية المانيا الفيدرالية لعام ١٩٤٩ رئيس مجلس البرلمان الأدنى (البنديوستاغ) " صلاحيات مقرر داخل بنائة البرلمان بما في ذلك تحريم التفتيش او الحجز الاحترازي لأي كان دون موافقة رئيس المجلس"، (الفقرة الثانية من المادة ٤٠)، اما الدستور الاسباني لعام ١٩٧٨ فقد اتاح لرئيسي مجلسي البرلمان القيام بجميع الاختصاصات الادارية وتأمين تنفيذ الواجبات الامنية داخل بنائة البرلمان (الفقرة الثالثة من المادة ٧٢)، وليس اقل اهمية مما ورد مسألة ادارة الجلسات والعمل على تأمين الالتزام بقواعد النشاط البرلماني و النظام الداخلي لجهاز الدولة التشريعي، حيث يقوم رئيس البرلمان، او من ينوبه في ادارة الجلسة، بتنظيم سجل المتحدثين في الجلسات التي يتطلب الحديث فيها اذن مسبق (الجمعية الوطنية الفرنسية مثلا)، وفي برلمانات اخرى تيق التوجه واسع الحديث من قبل النواب لرئيس البرلمان فقط (مجلس العموم البريطاني)، ويتضح من الجلسات الاولى لمجلس النواب العراقي والجمعية الوطنية التي سبقتة ان هذا الاسلوب سيكون المعمول به في مجلس النواب العراقي، ان واحدا من واجبات رئيس البرلمان الاساسية هو العمل على اشاعة النظام داخل قبة البرلمان، ومن اجل تأمين ذلك تمنح التشريعات المختلفة حقوقا واسعة لهيئة المنصب، فالنظام الداخلي للجمعية الوطنية الفرنسية جعل من الدعوة الى الالتزام بالنظام من الاختصاصات الحصرية لرئيس البرلمان، مانحا اياه (الرئيس) امكانية توبيخ النائب الذي لا يلتزم بالنظام اثناء الجلسات، ويحق لرئيس مجلس العموم البريطاني الطلب الى اي من النواب بعودة القاعة ومنعه من حضور الجلسة لمدة يوم كامل، قابلة للتמיד اذا ما استمر النائب المعني بمخالفة نظام الجلسات، بالإضافة الى ذلك فان الكثير



من الانظمة الداخلية للبرلمانات منحت رئيس الجهاز التشريعي للدولة قطع الجلسة، وحتى الغائها، فيما ذهب البعض من تلك الدولة الى منح رئيس البرلمان امكانية احالة مشاريع القوانين للجان البرلمان المختصة مباشرة (رئيس مجلس العموم البريطاني مثلا)، وليس غريبا ان يقوم رئيس البرلمان (او احد مجلسيه) بتعيين رؤساء اللجان البرلمانية (الولايات المتحدة وبريطانيا)، بالإضافة الى ذلك فان مهمة التنسيق بين الجهاز التشريعي للدولة واجهزتها الاخرى عادة ما توكل الى رئيس البرلمان.

البرلمان (او احد مجلسيه) بتعيين رؤساء اللجان البرلمانية (الولايات المتحدة وبريطانيا)، بالإضافة الى ذلك فان مهمة التنسيق بين الجهاز التشريعي للدولة واجهزتها الاخرى عادة ما توكل الى رئيس البرلمان. ان حجم الاختصاصات الموكلة الى رئيس البرلمان وخطورة الدور الذي يتوجب عليه القيام بها يتطلب ان يكون المتصدي لهذه المهمة على قدر كبير من الكفاءة السياسية والقانونية والقدرة الادارية وان يتمتع بدبلوماسية عالية، وهنا ارى مهما التذكير بان على رئيس الجهاز التشريعي -التمثيلي للدولة التزام مبدء الحيادية وخصوصا ازاء المسائل التي يثير النقاش حولها اختلاف المكونات الرئيسية في البرلمان، من هنا يكون حرمان رئيس مجلس النواب العراقي ونائبه من حق التصويت الحل الامثل للخروج من الدائرة المفرغة التي باتت تهدد مستقبل الحياة النيابية في بلدنا، وليس اقل اهمية مما ورد ان يكون رئيس البرلمان متمتعا بسمعة جيدة لئلا يثيره دستوريا احد البرز رجالات ذلك الاول في الدولة ولذا يتوجب عليه في بعض الاحيان القيام بدور رئيس الدولة ذاته، فقد نص الدستور الأمريكي على ان يشغل رئيس مجلس النواب منصب رئيس الدولة مباشرة بعد نائب الرئيس في حال غيابهما او وفاتها، والى ذلك ذهب الشرع العراقي ايضا حيث نصت الفقرة (رابعاً من المادة ٧٢) على انه " في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يحل رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية في حال عدم وجود نائب له على ان يتم انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الخلو"، اما في ايطاليا فقد اعتبر الدستور الايطالي رئيس الدولة الشيوخ رئيسا للدولة في جميع الحالات التي يكون فيها رئيس الجمهورية الايطالية عاجزا عن اداء مهامه، فيما اوكلت دساتير كل من ايطاليا وفرنسا لرئيسي مجلسي البرلمان تقديم الاستشارات لرئيس الجمهورية في حال اقدم الاخير على حل البرلمان.

اما بخصوص هيئة الرئاسة البرلمانية فلا بد

## خطوات في المطالبة الوطنية

زهير كاظم عبود \*

القوى القومية في الساحة العراقية مثالا ليس على سبيل الحصر، بالإضافة الى سيطرة خطر جديد يهيمن على الساحة السياسية العراقية وهو سيطرة الاحزاب على الحياة العراقية، اذ لايجاد المستقل وغير المنتمي مجالاً او فرصة ضمن هذا التحشيد والانتماء لحزب معين، فلا يمكن للمستقل أو غير المنتمي ان يكون له أثر ضمن تلك المعادلة التي تتناقض مع مجابهة به الدستور العراقي من تكافؤ الفرص بين العراقيين ومساواتهم امام القانون.

كما ان الاستحواذ على الوظائف العامة وتهيمن عليها بين اعضاء الاحزاب المسيطرة على الساحة السياسية وفقا للمحاصصة يخلق فجوة كبيرة في توسيع الشروح بين العراقيين.

وليس فقط حضور مؤتمرات الصالحة الوطنية لردم الفجوات والشروح الحاصلة بين ابناء العراق وانما التخلص من النيات السلبية ووجهات النظر المسبقة لايجاد وسائل عراقية لا تدخل فيها اصابع اجنبية تحت اي ذريعة هي التي يمكن ان تجد الطرق والمسائل التي ترسم طريق التوحيد الوطني، وهي مهمة وطنية وتاريخية سيسجلها التاريخ سلباً او ايجاباً على القيادات السياسية في هذه المرحلة الخطرة من تاريخ العراق الحديث، ان طريقة الإقصاء معيشيا ووظيفيا لا يمكن ان تجدي نفعاً او تحقق الغاية المرجوة ولاتخدم عملية التوحيد الوطني، منلما ان الصراخ على قضاء الميليشيات المسلحة في المدن العراقية كظاهرة غير منسجمة مع دولة القانون ويعرض أمن المواطن وعملية المصالحة الوطنية الى الكثير من التناقض، على ان يتم التفرقة بين الميليشيات التي ناضلت ضد الدكتاتورية، واصبحت في عداد القوات المسلحة والامن والشرطة وحرس الحدود وبين التشكيلات المسلحة التي قامت بعد سقوط نظام صدام.

ان طرح مشروع المصالحة الوطنية من قوى سياسية معينة، يتطلب الاستجابة من القوى الاخرى، ونجد لزاماً على جميع القوى

## الرأي الآخر..

## بداية تعزيز الثقة ومسيرة

## تستوجب جهوداً هادئة وموجهة!

كاظم حبيب \*

الجديدة، والمطلب الشعبي يؤكد ضرورة بدل المزيد من الجهد والعمل الموجه والحيوية مع فئات الشعب المختلفة للوصول إلى وضع حد نهائي للإرهاب الدموي في العراق، ولكن علينا أن نشير إلى ثلاث حقائق جوهرية في العراق، وهي: ١. أن الإرهاب في العراق لا يمارس من جانب تنظيم القاعدة في العراق فحسب، بل تشارك فيه قوى سياسية إرهابية أخرى. ومنها البعث الصدامي وبعض القوى القومية اليمنية الشوفينية المتطرفة وعصابات الجريمة المنظمة. رغم أن القوى التكفيرية هي الأكثر عنفا وقسوة.

٢. وأن الإرهاب ضد الناس في العراق لا يمارس من هؤلاء فقط، بل من بعض الميليشيات وأن الفساد المالي السائد كنظام قائم فعلاً يتداخل مع الشوفينية المتطرفة ليسرق المزيد من ثروات العراق وأمواله ويطيبل أمد الإرهاب والقتل في أن واحد.

٣. كما أن الإرهاب لا يتم بالقتل فقط، بل بالتهديد بأشكال مختلفة من قبل جماعات إسلامية سياسية، وهي جماعات معروفة للسادة رئيس الوزراء والوزراء ورجال الدولة واجهزة الدولة كلها، إذ أنها تقوم ب:

أ- تهديد الناس بالتخلي عن دينهم أو هجرتهم أو حتى قتلهم، وأكثر الجماعات التي تواجه هذا التهديد اليوم هم أتباع الديانة المندائية العبرية القومية المتحالفة مع الزرقاوي وتنظيم القاعدة. وكذلك القوى البعثية الصدامية المنسقة معها، وتلك الجماعات الإسلامية السياسية التي استخدمته (بعضاً) لإشاعة الفوضى والإرهاب في العراق ومحاوله فرض شروطها للدخول في العملية السياسية، وأهم تلك الشروط خروج القوات المسلحة الأجنبية مباشرة من العراق ليتمكن تلك القوى الإرهابية بكل فصائلها الهيمنة على الشارع والمجتمع والدولة في العراق لتعيد الماضي حيا من جديد إلى الواقع العراقي ونشر استبدادا مقبلاً لا يختلف عن استبداد (طالبان)

ومن لادن في أفغانستان أو استبداد الدكتاتور الدموي صدام حسين، من تابع الفضائيات العربية خلال الفترة المنصرمة حتى بعد أن نقق الزرقاوي ومعه مفتيه التكفيري عبد الرحمن المصري، يكون قد وضع يده على طيبة وممة تلك الفضائيات والجماعات التي توجهت لها ضربة موجعة بمقتل الزرقاوي، وتلك التي تعرض مراسلها إلى الاعتقال وصدور أحكام بحقهم أو ما زالوا في التحقيق بينهم وجهت لهم في كونهم أعضاء في تنظيم القاعدة أو من المؤيدين له، كما أنها التزمت قضية الدفاع غير المباشر من القاعدة نشراً ودعاية بصورة غير مباشرة ولكنها مكشوفة لهذا التنظيم الإرهابي والعدواني والتكفيري في إطار قوى الإسلام السياسي المتطرفة في العالمين العربي والإسلامي.

ولكن ليس قتل إنسان عملية سهلة. ولكن قتل رجل إرهابي متوحش قتل عددا كبيرا من الناس العراقيين والعرب والأجانب بيديه وبالسيف وامام شاشات التلفزة من جهة، وقيادته لتنظيم ساهم بتنظيم وتنفيد عمليات قتل لآلاف العراقيات والعراقيين على امتداد السنوات الثلاث المنصرمة، هو مكسب كبير للشعب العراقي والحكومة

إن مقتل (أبو مصعب الزرقاوي)، ومعه قادة آخرون في تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وهو أكبر رموز الإرهاب الدموي والشراسة السادية والسلفية الإرهابية الجامحة والقاتلة في العراق وفي العالمين العربي والإسلامي، يعتبر مكسبا كبيرا للشعب العراقي من جهة، وللنضال ضد الإرهاب السلفي الدولي من جهة ثانية، وتأكيداً على أهمية التعاون بين المجتمع والحكومة والقوات الدولية المساندة من جهة ثالثة، وتعزيزاً للثقة بالحكومة الجديدة التي تشكلت لتعبر عن تحالف القوى السياسية العراقية الممثلة في البرلمان وخارجه من جهة رابعة، وهي دون أدنى ريب ضربة قاسية وموجعة جداً لكل تلك الأصوات والأقلام العراقية والعربية والدولية التي شككت بوجود شخصية الزرقاوي واعتبرته شخصية وهمية تتشبث بها القوات الأجنبية الموجودة مؤقتاً في العراق والمساندة للحكومة في صراعها ضد الإرهاب إلى حين النزع من العمليات الإرهابية، لكي تبقى في العراق، إنها جزء من ذهنية المؤامرة المهيمنة على الفكر والعقل العربي بشكل عام.

ولا بد، ونحن في هذا الصدد، من الإشارة إلى أن هذه الضربة الموجهة جاءت مخيبة لأمال الكثير من القوى السياسية الإسلامية وبعض الجماعات العبرية القومية المتحالفة مع الزرقاوي وتنظيم القاعدة. وكذلك القوى البعثية الصدامية المنسقة معها، وتلك الجماعات الإسلامية السياسية التي استخدمته (بعضاً) لإشاعة الفوضى والإرهاب في العراق ومحاوله فرض شروطها للدخول في العملية السياسية، وأهم تلك الشروط خروج القوات المسلحة الأجنبية مباشرة من العراق ليتمكن تلك القوى الإرهابية بكل فصائلها الهيمنة على الشارع والمجتمع والدولة في العراق لتعيد الماضي حيا من جديد إلى الواقع العراقي ونشر استبدادا مقبلاً لا يختلف عن استبداد (طالبان)

ومن لادن في أفغانستان أو استبداد الدكتاتور الدموي صدام حسين، من تابع الفضائيات العربية خلال الفترة المنصرمة حتى بعد أن نقق الزرقاوي ومعه مفتيه التكفيري عبد الرحمن المصري، يكون قد وضع يده على طيبة وممة تلك الفضائيات والجماعات التي توجهت لها ضربة موجعة بمقتل الزرقاوي، وتلك التي تعرض مراسلها إلى الاعتقال وصدور أحكام بحقهم أو ما زالوا في التحقيق بينهم وجهت لهم في كونهم أعضاء في تنظيم القاعدة أو من المؤيدين له، كما أنها التزمت قضية الدفاع غير المباشر من القاعدة نشراً ودعاية بصورة غير مباشرة ولكنها مكشوفة لهذا التنظيم الإرهابي والعدواني والتكفيري في إطار قوى الإسلام السياسي المتطرفة في العالمين العربي والإسلامي.

ولكن ليس قتل إنسان عملية سهلة. ولكن قتل رجل إرهابي متوحش قتل عددا كبيرا من الناس العراقيين والعرب والأجانب بيديه وبالسيف وامام شاشات التلفزة من جهة، وقيادته لتنظيم ساهم بتنظيم وتنفيد عمليات قتل لآلاف العراقيات والعراقيين على امتداد السنوات الثلاث المنصرمة، هو مكسب كبير للشعب العراقي والحكومة

\* كاتب وسياسي عراقي

مقيم في ألمانيا



\* كاتب وقاض عراقي مقيم في السويد